



ماليزيا : ما بين مقومات النهوض ومتغيرات الحداثة

ا.م.د. محمد منذر جلال

الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص العربي

ان موضوع البحث يعتبر ذا اهمية كبيرة وتنبع حيويته من كونه النموذج (الامثل) لتلك المواءمة الداخلية المجتمعية . لا بل واصبح يمثل النموذج المتميز ليس لقارة اسيا بل تعدا ذلك الى حدود ابعد تبعا لجملة عوامل ومسببات، حيث يذهب العديد من الباحثيين الى ان الثقافة والتقاليد والقيم المعنوية لعبت دورا مهما في نجاح تجربة التنمية الاقتصادية في دول جنوب شرق اسيا، وأطلاق اسم "النمور الاسيوية" على اقتصاديات المنطقة فيه اشارة موجهة لدور العامل الثقافي، فالتعاليم الاخلاقية الكونفوشيوسية السائدة في اقليم جنوب شرق اسيا ، زودت جميع تجارب النمو ابتداءا من اليابان وانتهاءا بمجموعة الدول المصنعة حديثا مثل ماليزيا والفلبين واندونيسيا وسنغافورة ، بمعطيات ثقافية أكدت قيمة العمل واحترام السلطة والاخلاص والولاء للوطن ، كما دعمت الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ظل تعدد عرقي وديني ملحوظ . ولكنه كان على الدوام اداة للتعاون والمشاركة الجماعية.وماليزيا كواحدة من تلك "النمور الاسيوية" ، شكلت فيها القيم المعنوية وتقاليد المجتمع عنصرا اساسيا في دعم ونجاح تجربة النمو الاقتصادي

Abstract

The subject of the study is of great importance and derives its vitality from being the ideal model for the internal community. It has become an outstanding model not only for the continent of Asia, but also to a further extent depending on a variety of factors and causes. Many researchers argue that culture, traditions and moral values have played an important role in the success of the economic development experience in Southeast Asia. "The economics of the region are a reference to the role of the cultural factor. Confucian moral teachings prevailing in Southeast Asia provided all growth experiences from Japan to the newly industrialized countries such as Malaysia, the Philippines, Indonesia and Singapore, Tolerance and respect for the nation, and also supported social and political stability in a remarkable ethnic and religious diversity. But it has always been a tool for collective cooperation and participation.

Malaysia as one of the "Asian Tigers", in which the moral values and traditions of the community have been a key element in supporting the success of the experience of economic growth.

المقدمة

ان توفر نموذجين من الاتجاهات الفكرية والايدلوجية المقننة في مسيرة واحدة لهو امر غاية في الصعوبة، خصوصا واذا كان الحديث عن تجربة وتطور اقتصادي ذا وعاء تكويني متنوع شهد والى فترات قريبة حالات من النزاع والصراع المتمثل في السيطرة على الجانب الاقتصادي وفرض الرؤية نحو اولويات التنمية ومايجب ان تكون عليه أطرها.وموضوع الدراسة يعتبر ذا اهمية كبيرة وتنبع حيويته من كونه النموذج (الامثل) لتلك المواءمة الداخلية المجتمعية . لا بل واصبح يمثل النموذج المتميز ليس لقارة اسيا بل تعدا ذلك الى حدود ابعد تبعا لجملة عوامل ومسببات، حيث يذهب العديد من الباحثيين الى ان الثقافة والتقاليد والقيم المعنوية لعبت دورا مهما في نجاح تجربة التنمية الاقتصادية في دول جنوب شرق اسيا، وأطلاق اسم "النمور الاسيوية" على اقتصاديات المنطقة فيه اشارة موجهة لدور العامل الثقافي، فالتعاليم الاخلاقية الكونفوشيوسية السائدة في اقليم جنوب شرق اسيا ، زودت جميع تجارب النمو ابتداءا من اليابان وانتهاءا بمجموعة الدول المصنعة حديثا مثل ماليزيا والفلبين واندونيسيا وسنغافورة ، بمعطيات ثقافية أكدت قيمة العمل واحترام السلطة والاخلاص والولاء للوطن ، كما دعمت الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ظل تعدد عرقي وديني ملحوظ . ولكنه كان على الدوام اداة للتعاون والمشاركة الجماعية.وماليزيا كواحدة من تلك "النمور الاسيوية" ، شكلت فيها القيم المعنوية وتقاليد المجتمع عنصرا اساسيا في دعم ونجاح تجربة النمو الاقتصادي ، ومازال العديد يولون مجالا اكبر لمجتمع استطاع ان يكون توليفة مجتمعية متنوعة ويقدمها للعالم كمعادلة تجمع الاصول الاسلامية بقيمها وتقاليدها وتمازجها مع الاديان والعرقيات الاخرى وفق منظور الحداثة المجتمعية ، ومايرتبط فيها من المعايير الاخلاقية الرفيعة والقيم المعنوية. في ظل موزائيك – تركيبة – لاكثر من اربع عرقيات وخمس ديانات اساسية.

لذلك فأهمية دراسة النموذج الماليزي بأعتباره واحدا من النماذج الشرقية غير الغربية الرائدة، التي نجحت في هزيمة الفقر في أقل من ثلاثة عقود ، واصبحت على مقربة من الدول الصناعية المتقدمة.ولانبالغ في القول ان ملامح الدهشة والاعجاب والتقدير لاتفارق خيال كل من يزور ماليزيا وخاصة من العرب والمسلمين ، الذين يعتبرون التجربة الماليزية انموذجا فريدا وسياسة ناجحة بكل المقاييس. ما يجعلنا امام هدف رئيسي لهذه الدراسة الا وهو استخلاص الدروس والعبر من هذه التجربة وتطبيقاتها بالنسبة لدول العالم الثالث تحديدا.لذلك سوف يتم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور:المحور الاول : المتغيرات المؤثرة في النهوض الاقتصادي الماليزي المحور الثاني: النموذج الاسلامي واثره في نهضة ماليزيا التنموية المحور الثالث: قيم الحداثة والتجديد

١.١ المحور الاول: المتغيرات المؤثرة في النهوض الاقتصادي الماليزي

تمهيد

ان نجاح تجربة التنمية الماليزية يعود الى مجموعة من الاسباب والابعاد التي تنوعت مابين كونها ترتبط بطبيعة المجتمع وتعاليمه وتقاليده المعنوية والثقافية ومابين تلك السياسات المتبعة من قبل الحكومة الماليزية واعطائها الاولوية للسياسات الصناعية الداخلية والمشاريع المحلية والاعتماد على الاستثمارات الخارجية دون المعونات الاقتصادية التي تثقل كاهل الاقتصاد الماليزي وصولا الى سياسات التعليم واولويات تطوير الفرد الماليزي علميا وتكنلوجيا.

١.٢ دور المتغير الثقافي في عمليات التنمية

ان عدد سكان ماليزيا حوالي (٢٥) مليون نسمة ، وهي بلاد متعددة الاعراق ،واصبح تكاملها الاجتماعي نموذج لبقية العالم ، هنالك ثلاثة اجناس رئيسية في البلاد الملايو(Malays) الذين يشكلون الاغلبية في البلاد بنسبة (٥٢%) واغلبهم مسلمين ، والصينيون الذين يشكلون (٢٦%) وهم في الغالب (بوذست) والهنود (٧%) وهم بشكل رئيسي (هندوس) اضافة الى الجاليات الاخرى والسكان المحليين من الاوراسيين(١١%). ولكل منه له تقاليده وعاداته التي تحترم داخليا ويكونون بمجموعهم تراثا ملونا ، ولكل جنس منهم له عطلته الوطنية في البلاد(لذا هنالك الكثير من العطل الوطنية).[١]

والثقافة الوطنية الماليزية تعرف ثلاثة مبادئ كتعليمات للثقافة الوطنية :[٢]

١- الثقافة الوطنية يجب ان تكون مستندة على الثقافة الملاوية الاصلية .

٢- العناصر المناسبة من الثقافات الاخرى قد تقبل كجزء من الثقافة الملاوية الاصيلة.

٣- الاسلام مكون مهم في صلب الثقافة الوطنية.والحديث عن النشاط الاقتصادي لابد وان يسحبنا الى بيان وتأثير الاقلية الصينية على مختلف القطاعات الانتاجية المهمة كالصناعة ، والتجارة، والخدمات ، كما ان لقيمها الدينية والثقافية تأثير واضح عل تجربة النمو الاقتصادي الماليزي ، وتعود القيم الصينية الى الثقافة الكنفوشيوسية ، والتي يمتد اثرها في اقليم جنوب شرق اسيا بأسره ، فقد تفاعلت هذه الثقافة مع الاسلام ، دين الاغلبية في ماليزيا ، وتفاعل معها، لان هنالك ثمة تلاقي مع الاسلام في القيم الفاضلة التي تحض اتباعها على الالتزام بها .فهذه التعاليم الكونفوشيوسية زودت جميع تجارب النمو القطرية ، ابتداءا من اليابان ، ومرورا بالدول الاسيوية المصنعة حديثا كتايوان ، وكوريا الجنوبية ، وهونغ كونغ، وانتهاء بمجموعة اسيان الصاعدة مثل ماليزيا، واندونيسيا ، وسنغافورة، بمعطيات ثقافية اكدت قيمة العمل ، واحترام السلطة ، والاخلاص ، والولاء للوطن، كما دعمت الاستقرار الاجتماعي ، والسياسي في ظل تعدد عرقي ، وديني ملحوظ ، كان وعلى الدوام أداة للتعاون والمشاركة الجماعية.[٣]الا ان هنالك جملة مرتكزات معنوية اعتبرت الاساس الحيوي في نجاح التجربة التنموية الماليزية:[٤]

١- الاعتماد على سياسة استقدام الاستثمارات الاجنبية لا على المعونات الاقتصادية . وبهذا يكون الاعتماد على الذات هو الدافع الاساسي للتطوير المجتمعي بكل اقسامه . وهو مايفسر ان الجهد المبذول من قبل العديد من الشركات الماليزية في الاستفادة من الشركات الاجنبية ونقل التكنلوجيا والتقنية اليها والبدء بالعمل بشكل ذاتوي ادى الى ان تكون على سبيل المثال شركة البترول الوطنية **(Petronas)** تحتل مكانة مرموقة على الصعيد الاقليمي والعالمي.

٢- الاستفادة من التجربة اليابانية ومحاكاة اساليبها في عمليات التصدير ، والاستثمار في التنمية البشرية ، والنظم الادارية المحكمة، وعلى هذا الاساس صاغت ماليزيا منذ العام ١٩٨١ سياسة " النظر شرقا " .

٣- الموضوعية السياسية التي يتمتع بها القادة الماليزيين والبحث دائما عن البدائل المناسبة للتصحيح والمعالجة والابتعاد عن المكابرة السياسية والاعتراف بالخطأ دون النظر الى الامور الاخرى.

٤- اسلوب الحياة البسيط وعدم الاسراف في المعيشة ، ما يساعد على على تعزيز قيم اخرى كالمحافظة على الثروة القومية ، وتعبئة الموارد الذاتية ، وحسن استغلالها وتوظيفها ، وكان لهذه السمة بالذات تاثيرا ايجابيا في مواجهة الازمة المالية للفترة من ١٩٩٧-١٩٩٨ فيما يتعلق بتقليل الانفاق الحكومي.

٥- ان دول جنوب شرق اسيا تشتهر بمجموعة من القيم المعنوية البارزة، لعل اهمها احترام الكبير وتقديره ، وهذه القيمة انعكست على اسلوب التعامل مع السلطة ، فالسلطة على مختلف مستوياتها تحظى باحترام الجميع ، فالقانون محل احترام من الجميع ، بينما يتجاوب المواطنون مع سياسات الدولة ، وعدم معارضتها او تعويقها.



٦- ان المجتمع الماليزي يتميز بتضامن وتماسك أسري أقوى من مجتمعات كثيرة في دول مجاورة ، وتركت منهجية الاسرة المتعاونة أثرا واضحا على الحياة السياسية والاقتصادية ، وهناك سياسة " البوميبترا-Bumiputra " [٥]، والتي توجهت الى زيادة دخول السكان الملايو (الاغلبية الفقيرة) في مقابل المجموعة الصينية (الاقلية الثرية) ، وهي سياسة وجدت القبول من الجميع ، لانها تمت برضاهم في اطار اتفاق سياسي ، ادركوا من خلاله ضرورة تعايشهم ، وتعاونهم كالاسرة الواحدة المتضامنة.

٧- القدر الكبير من حالة التسامح الاجتماعي والديني والتعايش العرقي هو من ابرز مايميز المجتمع الماليزي ، فهنالك قدر كبير من الوئام بين الاعراق الثلاث المكونة للشعب الماليزي (الملايو ، الصينيون ، الهنود) . فالجميع يحترم الدستور الذي يؤكد على ان الاسلام الدين الرسمي للدولة ، وان الوحدة الوطنية والاهداف القومية هي التي تجمع الشعب بفئاته المختلفة في حالة من التعاون والانسجام . [٦]وقد كانت السبب الاساس في انتاج حالات الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي ، ما شجع الاستثمارات الاجنبية للتسابق في القدوم بأتجاه ماليزيا ، كما ان ممارسة الملاويين لدينهم الاسلامي ، لايعني مصادرة حقوق بقية الاعراق في ممارسة شعائرهم الدينية ، لابل اصبح الجميع في ماليزيا يشارك الجميع في اعيادهم واحتفالاتهم . بدون اي ضغوط اجتماعية او سياسية.اضافة الى ان الدولة ساهمت بدور كبير في ترسيخ هذا التسامح بعد ان مرت البلاد بأحداث دامية في ١٣ مايو ١٩٦٩ بين الملايو (الاغلبية) والصينيين (الاقلية) وكانت درسا مفيدا للجميع في ضرورة احترام السلطة دون الاعتبارات الثانوية الاخرى.

٨- الاعتداد بالقومية ، فمن ارض الملايو انطلقت نواة المشاعر القومية المعادية للاستعمار ، ومنها تكونت منظمة دول عدم الانحياز في مؤتمر " باندونج " الشهير . ان الشعب الماليزي اعتبر مقاومته للاستعمار مصدر الهام ، وشحذ لهمته من أجل التحرر ، والتطور ، والتقدم . وقد أدرك القادة السياسيون هذه الحقيقة ، ووظفوها لخدمة المصالح العليا . وفي اقل من ثلاثة عقود تحولت من بلد زراعي فقير الى نموذج دولة مصنعة حديثة ، تعد اليوم من اكبر مصدري أشباه الموصلات " **Semi conductor** " في العالم ، وذلك كله عبر حشد الروح القومية ، والاعتداد بها من أجل تحقيق استقلال ورفاهية الشعب الماليزي .[٧]

١.٣ متغير الادارة السياسية

يستند النظام الديمقراطي الماليزي على التعددية الحزبية ، وتتنافس الاحزاب السياسية على الحكم من خلال انتخابات تشريعية على مستوى الولايات والاتحاد. وتمثل تحالف الجبهة الوطنية (National Front Collation) الحزب الرئيسي الحاكم لماليزيا منذ الاستقلال ، ويضم حاليا (١٤) حزبا ، بقيادة حزب الاغلبية : المنظمة القومية الملاوية المتحدة (United Malay National Organization – UMNO) والتي أسست عام ١٩٤٦، ويغلب عليها التوجهات القومية المنحازة للاغلبية الملاوية وتضم في عضويتها المسلمين الملايو والسكان الاصليين ، وهم من يطلق عليهم " البومبيترا " ، وذلك تمييزا لهم عن القوميات الاخرى ، التي هاجرت الى ماليزيا في حقب تأريخية متنوعة . وقد تميزت سيرة القادة الذين حكموا ماليزيا بنوع من الاعتدال السياسي والتزامهم بمبدأ التداول السلمي للسلطة . بدون التوجه الى سياسات الانقلابات والصدامات الدموية في استلام السلطة . على عكس العديد من مثيلاتها في الدول النامية . حيث رسخ القادة الماليزيون بذلك السلوك احترام تداول السلطة بشكل سلمي. على الرغم من اختلاف اساليبهم السياسية في ادارة البلاد والتعامل مع مجمل القضايا المختلفة ، فكان القاسم المشترك بينهم الحفاظ على الاستقرار الداخلي ما مثل بدوره الاساس نحو دفع عجلة البلاد للتقدم الى الأمام وبمختلف المجالات.وقد كان اعلان السياسة الاقتصادية الجديدة متضمنا للعديد من الامتيازات ، والحوافز الخاصة بالاغلبية الملاوية ، ما ولد شعور لدى الشعب بتوافر فرص حقيقية للتقدم ولتحقيق الرفاه والضمان الاجتماعي وخصوصا عبر عمليات النمو الاقتصادي التي انعكست على خلق التماسك الداخلي القوي ما بين الشعب الماليزي . وتحديدا بوجه الازمات الاقتصادية . والمتغيرات السياسية. هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فقد استعانت الحكومة الماليزية ومنذ استقلالها على اختيار موظفين مؤهلين لتلك المناصب الادارية الحساسة . فأستحدثت فكرة المجالس الاقتصادية، والوزارات المتخصصة لانجاز أهداف محددة.كما كانت القيادات السياسية التي تعاقبت على حكم ماليزيا قد وضعت نصب اعينها مجموعة من القضايا والتي اعتبرتها أولويات في عملها السياسي ، لعل في مقدمتها قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، خصوصا وان هذا الاهتمام التنموي كجزء من حالة الالتزام السياسي التي غلفت حكم القادة الماليزيين تجاه شعبهم ولخدمته .ولعل ماليزيا التي حكمها مجموعة من رؤساء الوزارة ، والتي كانت لكل منهم ادواره وسياساته التي تبناها في خدمة ماليزيا ، الا ان رئيس الوزراء السابق (محاضير محمد) كان اكثرهم بقاءا في السلطة (١٩٨١- ٢٠٠٣) ، وابرزهم في تحقيق التقدم التنموي لماليزيا ،وبروز ماليزيا بشكلها التنموي الحديث (الحالي).[٨]فــ(محاضير محمد) الذي اخذ على عاتقه ايجاد

الحلول السريعة للعديد من الازمات السياسية والاقتصادية وبمعاونة مجموعة من مستشاريه ذوي الكفاءات المتنوعة . فضلا عن تميزه بالدهاء والمراوغة السياسية . وكونه صاحب تجربة اقتصادية وتنموية سياسية واجتماعية ليست ناجحة فقط بل تجسيد حقيقي لاسطورة القيادة والفكر والنظريات البارعة . ما اطلق البعض عليه تسمية (الفذ الاقتصادي) حيث يعبر في فلسفته عن الحياة " أنه لايبدي أهتماما كبيرا بلون القطة سواء كانت بيضاء ام سوداء ،لأن الاهم من لونها كونها ماهرة في اصطياد الفئران ، كما لايوجد دواء عالمي يعالج مختلف العلل والامراض " .[٩]وادار حكومته وفقا " لثقافة الجودة " بمعنى ان الماكينة الادارية تعمل بأسلوب مؤسسي ، جوهره تقديم الافضل وتحكمه نظم فعالة ، وهذا ما افضى الى تحقيق الاهداف المرسومة على أحسن وجه، ولضمان حسن هذه الطريقة في الادارة شكل (محاضير) في عام ١٩٨٨م اللجنة الوزارية الخاصة بنزاهة الادارة الحكومية ، وهي لجنة مهتمة بالعمل على مراقبة أداء الحكومة ،وكان لتلك الشعارات والافكار السياسية التي تبناها (محاضير) ووضعها فيما بعد موضع التطبيق، صفة (الجذابية) كتلك التي تبناها واطلق عليها " النظر شرقا " ، وتعني ان اليابان تمثل نموذجا اقتصاديا ملهما لماليزيا في سعيها نحو التقدم. كما وان النمو الاقتصادي الذي تحقق في زمنه ولثلاثة عقود ، وضع ماليزيا في عداد الدول المصنعة حديثا .كما وتجلت حنكته السياسية في حسن أدارة مجتمع متعدد الاعراق والاديان وخلق حالة من الانسجام والاستقرار الداخلي ، ما وضع الجميع امام اولوية حقيقية الا وهي الذهاب بماليزيا بعيدا ونحو درجات اكبر من التقدم. [١٠]

١،٤ متغير التعليم وسياساته التقدمية

اعتمادا على مبدأ النهوض بواقع الشعب الملاوي وخلق اكبر قدر ممكن من الكفاءات والكوادر القيادية لاخذ المبادرة ، والبدء بتنفيذ الخطط التنموية الموضوعة من قبل الحكومات . كان لابد من الاهتمام بقطاع التعليم ليكون العنصر الاساس والداعم بأتجاه تحقيق التنمية .وما ان تبدأ بالنظر بأتجاه سياسات التعليم المتبعة في ماليزيا ، حتى يتضح الدور الذي يلعبه نظام التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي . وحالة التحول من الاقتصاد التقليدي القديم المعتمد على انتاجية المواد الخام والاولية ، الى اقتصاد صناعي يعتمد على منتجات التقنية ، والمعلومات ، والمعرفة . ومن اجل ذلك عملت على تحديث مناهجها الدراسية في كافة المراحل ، وتبني مفهوم المدرسة الذكية ، المنصب على الاهتمام بالتلميذ واحتياجاته .كما لقي التعليم الثانوي اهتماما كبيرا ايضا من خلال استحداث الخطط الجديدة لتطويره ، حيث اكتسب خريجو هذه المرحلة مرونة اكبر في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي ، او الدخول الى سوق العمل. وبهذا تلتقي تلك التوجهات مع الاهداف المرسومة (تخريج قوى عمل هائلة وكفوءة) لتلبية احتياجات القطاعات التنموية المختلفة . [١١]ولتحقيق كل ذلك نجد السياسات التعليمية قد انتهجت الاتي:[١٢]

١-تطوير برامج اعداد المدرسين وتدريبهم قبل الوظيفة ، وأثناءها مما أدى الى تحسين نوعية التعليم ومهنته ، فالتدريب العلمي والمهني للمدرسين كان له أثرا ايجابيا مباشر على اداء المدرس وتحصيل الطلاب، وانشاء شبكات الاتصال بين المؤسسات التعليمية والوحدات الادارية المعنية بالتعليم ومراكز التدريب.

٢-ربط مخرجات التعليم بأحتياجات سوق العمل ، والاتجاه نحو الصناعات ذات المجالات التقنية . عبر الاهتمام بالتعليم التقني والمهني واصبح هذا النوع من التعليم مصدرا للقوى البشرية المدربة التي تعول عليها خطط التنمية الخمسية . والخطة الاستراتيجية " الرؤية المستقبلية ٢٠٢٠ " لتطوير المنتجات الماليزية .

٣-كما حققت ماليزيا نجاحا ملحوظا في استقطاب خريجي الجامعات للعمل في مجال التعليم لسد حاجة النظام التعليمي من القوى البشرية المؤهلة عمليا وتربويا . أما في سعيها لتطوير الاداء الاداري للمؤسسات التعليمية فقد اتجهت ماليزيا الى الاستعانة بتقنية المعلومات في انجاز الاعمال الادارية . اما على مستوى التعليم العالي ، فقد قطعت ماليزيا شوطا كبيرا في انشاء الجامعات ، وتتوفر فيها مختلف التخصصات في المرحلة الجامعية الاولى . والدراسات العليا الى جانب دورها الكبير في البحث العلمي.

٤-وتتكامل مناهج التعليم الابتدائي والاعدادي من ناحية موضوعاتها في خط متماسك يراعي الاهداف التربوية ، وطبيعة مرحلة الطلاب ، ونوعية المادة المعطاة، وحاجات المجتمع، ويتم التركيز في المراحل الابتدائية والاعدادية على تدريس اللغات ، وتحديث تعلمها خصوصا لغة الملايو واللغة الانجليزية الى جانب اعتناء القوميات الاخرى بلغاتها المحلية (المندرين الصينية ، والتاميل الهندية).

٥-اما مناهج المرحلة الثانوية العليا ، فهي تفتح امام الطالب مجالا لاختيار المواد التخصصية والاختيارية ، بما يسمح بتلبية الحاجات المتعلقة بثقافة الطالب وتوجهاته الدراسية الجامعية . او طموحاته العملية ، والمهنية .




الاسلام سبق كل فكر متقدم في معالجة قضايا التنمية ، وان لم يكن مصطلح التنمية موجود بلفظه، فقد وجد بالفاظ عديدة ومترادفة ،في كثير من نصوصه القرأنية والسنة النبوية وكتابات علمائه ، مثل " التعمير " و "العمارة " و" الحياة الطيبة " و" التثمير .فمصطلح التنمية يقترب من مصطلح العمران في الاقتصاد الاسلامي فالعمران تعني : " العمل بشرع الله لتحقيق الكفاية والكفاءة للجميع للوصول الى نمو مستمر للطيبات وذلك بالاستخدام الامثل لكل ما سخر الله من موارد " لقوله تعالى : هو الذي أنشأكم من الارض واستعمركم فيها " (هود:٦١) " من عمل صالحا من ذكر او انثى فلنحيينه حياة طيبة ". (النحل: ٩٧) . ان العلاقة مابين الدين والدولة من اهم التحديات التي تواجه التنمية في الدول التي تعرف نفسها بأنها اسلامية حيث تثار تسأولات ، هل تعني بناء دولة اسلامية تلتزم بتطبيق الشريعة ، وهذا كل شيء ويزيد الامر التساؤل عن معيار هذه الاسلامية ، تعقيدا اذا واجهنا حالة دولة تتميز بالتعدد الديني والعرقي ايضا ، وهذا هو الحال في النموذج الماليزي ، لقد حدد الخطاب السياسي الماليزي هذه العلاقة على لسان رئيس الوزراء السابق (محاضير محمد) الذي يرى ان " الطريق الصحيح هو العيش معا بسلام ، بين شعوب مختلف الديانات " .[١٣]وبالتالي فان جوهر عملية " الاسلمة " أو " التأسلم " للدولة الاسلامية في ظل النموذج هو " السلام " مع كافة الاديان والشعوب على قاعدة العيش المشترك ، وبالتالي لم تطرح الدولة بشكل محدد شعار أسلمة المجتمع الماليزي او الحكومة الاسلامية " بناء دولة اسلامية في ماليزيا، ولكن يلاحظ ان (محاضير محمد) استعمل في بعض الاحيان تعبير لماليزيا " وذلك في حديثه عن حكومته . وتماشيا مع هذا الاتجاه انطلقت التنمية في النموذج الماليزي ، من واقعية المجتمع الماليزي المنفتح على كافة الثقافات والافكار والسياسات التي يمكن ان تفيد في تحقيق هدف التنمية . وانطلاقا من ان الاسلام يشكل مكون اساسي من واقع هذا المجتمع ، نظرا اليه على انه واحد من العناصر الهامة التي يمكن الاستفادة منها ، وجنبا الى جنب مع تلك الانطلاقة تشكلت عقيدة التنمية في النموذج الماليزي على عدم التقبل الحرفي لمفهوم التحديث بالمعنى العلماني الغربي ، ولكن انطلق النموذج على قاعدة تستند الى ساقين أحدهما من المهارات التكنلوجية الغربية ، والثانية التمسك بالقيم الثقافية الاسلامية .ومن ثم فأن التصور الذي قدمه (محاضير محمد) لهذا التحدي الذي نتناوله هو تصور" لايتحدث عن بناء دولة اسلامية في ماليزيا ، فهذه الدولة لا تتفق ومعطيات التعدد العرقي والديني في ماليزيا ، ولكنه يتحدث عن بناء دولة حديثة تحقق الاهداف العامة للاسلام . [١٤]والواقع ان وعي القيادة السياسية في ماليزيا بحقيقة الدور الهام الذي يلعبه الاسلام كمكون ثقافي وحضاري في المجتمع الماليزي ، مكنها ان تتعامل مع عملية الاحياء الاسلامي في ماليزيا وظهور حركات سياسية اسلامية في ماليزيا ، كما حدث في مناطق كثيرة من العالم الاسلامي.ولقد وجدت تفسيرات عديدة لنشأة وظهور الحركات الاسلامية في ماليزيا ، فمنها ما ارتبط بتفسيرات تبعا لعوامل خارجية استثارت المؤثرات الاسلامية التي كانت كامنة في المجتمع الماليزي ، ومن ضمن العوامل الخارجية : تأثير حرب ١٩٦٧ ، وكذلك الثورة الايرانية ١٩٧٩ ، وايضا حرب الخليج الثانية ١٩٩٠– ١٩٩١ ، ثم التطورات اللاحقة التي اثرت على الظاهرة الاسلامية عموما ، واخرها الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣، وتطورات الصراع العربي الاسرائيلي وتفاعلاته المستمرة حتى اللحظة الراهنة وانتهاءا بثورات الربيع العربي .[١٥]وهنالك تفسيرات اخرى ترجع نشأة هذه الحركات الى عوامل داخلية ، تعتبر ذات اولوية وأهمية اكثر ، مع التسليم بوجود تأثير للعوامل الخارجية ايضا ، ومن اهم هذه العوامل الداخلية : الحاجة الى التأكيد على الهوية القومية المرتكزة على الاسلام بالنسبة للعنصر الملاوي في مواجهة زحف العناصر العرقية الهندية والصينية منذ فترة الاستعمار البريطاني ، وايضا رد الفعل لحركة التحديث والتمدن . [١٦]تعد الطروحات النظرية لعميد التنمية الماليزية ، ورئيس وزراء البلاد منذ عام ١٩٨١ ، "محاضير محمد " ، هي الدعامة الاولى التي قامت – وما تزال – عليها تلك التنمية ، ويضاف الى ذلك ما قدمه أنور ابراهيم رئيس حركة الشباب المسلم الماليزي ، " خاصة عندما ترك قيادة الحركة ، وانضم الى حكومة التنظيم القومي بزعامة محاضير في عام ١٩٨٢ " الامر الذي عمق البعد الديني في التصور الحكومي لعملية التنمية .وكانت التجربة الماليزية في مواجهة اثار الازمة المالية عام ١٩٩٧ قد نالت اعجاب الجميع واثبتت للجميع خطأ الاعتقاد في امكانية الدول الاسلامية ، او النماذج الاسلامية من الخروج منها، لا بل وتقديم نموذج فريد يجمع مابين التوجهات الاسلامية والحداثة . [١٧]ان جوهر ماقدمه محاضي محمد في رؤيته للتنمية هو خلق التوافقية المجتمعية الداخلية مابين القيم الرأسمالية السائدة والافكار والقيم الاسلامية ، حيث يتفق بهذا التوجه مع ما طرحه (ضياء الدين سردار) *. برفض استيراد مفاهيم التحديث الغربي ، وما يتولد عنها من رؤية تنموية قد لا تتناسب مع خصوصيات المجتمع الماليزي ، لكنه في ذات الوقت يدعو الى استيعابها والاستفادة من الخبرات التكنلوجية المتقدمة ، وتسخيرها لخدمة المصالح الوطنية مع مراعاة القيم

الاسلامية.وهكذا فأن التجربة الماليزية قد اكدت رغم انف الجميع ان منهج الاسلام في الدولة هو الشمول لجوانب الحياة كلها ، الجانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وصولا للعلاقات الدولية .[١٨]تقول الدكتورة (نعمت مشهور) تقوم تجربة التنمية في ماليزيا على أنها تجربة ناجحة وأنها تجربة اتفقت إلى مدى بعيد مع مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي، وإن لم يتم الإعلان صراحة عن هذا الانتماء. فقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، مع الموازنة بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية، مع الاهتمام بهذه الأخيرة. وتدلل الدكتورة (نعمت مشهور) على ما ذهبت إليه من خلال ما يلي:[١٩]

• في مجال التنمية المادية عملت ماليزيا على تحقيق العدالة بين المناطق، بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخرى، فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات، كما اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي الوليد أو القطاع التجاري الاستراتيجي، وإن ما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه، وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.

• كما اتفقت التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من الملاويين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة، فضلاً عن زيادة ملكيتهم لها. كما وفرت لأفراد المجتمع إمكانيات تحصيل العلم في مراحله المختلفة، وتسهيل التمرين والتدريب ورفع مستوى الإنتاجية، وترتيبات الارتفاع بالمستوى الصحي وتوقعات العمر، فنجحت في تحسين مستويات معيشة الأغلبية العظمى من أفراد الشعب كماً ونوعاً، وخصوصاً مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي.

• كذلك انتهجت ماليزيا استراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي، سواء البشري أو التمويلي، حيث عملت على حشد المدخرات المحلية اللازمة لاستغلال الموارد الإلهية المتاحة.

• أيضاً اهتمت ماليزيا بتجربة تحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، سواء كان من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم، كما أسهم ارتفاع نصيب الملاويين في الملكية المشتركة للثروة في القطاعات الإنتاجية المختلفة، فضلاً عن القطاع المالي والمصرفي، إلى توفير رؤوس الأموال المحلية اللازمة لمختلف أوجه التنمية بصورة متزايدة والتي أسهمت في الإقلال من الديون الخارجية، وما يترتب عليها من زيادة عبء الدين الذي يرهق الموارد اللازمة للتنمية، فضلاً عن العواقب الوخيمة اجتماعياً وسياسياً.

• طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ماليزيا تتم من خلال القنوات الديموقراطية للشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية المتعددة التي توفر أوسع مشاركة ممكنة للناس في مناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في تطبيقها الجاد لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها.

• التزمت الحكومة الماليزية بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، ففي حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمت مسؤولية الأفراد وأشركتهم عملياً في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها. ومن ناحية أخرى أسهمت الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للتحول إلى القطاع الخاص عن طريق منح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، مع وعدهم بأجور أعلى في المدى القريب.ولكن يؤخذ على الحكومة تجاهلها للاعتراضات الإسلامية على تحويل الموارد الطبيعية العامة إلى القطاع الخاص بدلاً من إبقائها في إطار الملكية المشتركة للمسلمين تحت مسئولية الدولة ورقابتها.[٢٠]وتؤكد الدكتورة (نعمت مشهور) وجهت نظرها بأن التجربة الماليزية كانت إسلامية من دون وجود لافتة تحدد هذا الانتماء من خلال أن التجربة لفتت أنظار الدارسين الذين تنبأوا بتحول القوة السياسية الإسلامية من الشرق الأوسط إلى جنوب آسيا، حيث يتوقع أن يؤدي الأخذ بالابتكارات التكنولوجية وتحقيق معدلات التنمية العالية، إلى تحويل دولة صغيرة سريعة النمو مثل ماليزيا، إلى أهم وجود إسلامي في العالم على الإطلاق. ومن هذا نجد ان الطروحات الاسلامية النظرية شكلت مرجعا مهما للتنمية الشاملة ، الا انها لا تطرح نموذجا واحدا في هذا المجال ، كما لايمكن الزعم بوجود اجابة واحدة مستمدة من الاسلام لكل الظروف ، الامر الذي يتطلب ضرورة البحث المستمر عن حلول تتفق مع تطورات العصر وتتوافق مع متطلبات الحياة اليومية ، وهو مايفسر تأثر ماليزيا كنموذج تنموي متميز على صعيد اسيا بالعديد من قيم الحداثة ، في وقت جعلت العولمة العالم بمجمله يدور في فلك



واحد ، ولكن وفق متغيرات متنوعة .[21]هذا على ان هذا التطور لايمكن ان يؤدي الى تجاهل الموروث الثقافي وبنفس الوقت الاستعانة بالوسائل التكنلوجية الحديثة لاظهاره ، هذا الامر تمثل في ماليزيا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

المحور الثالث/ قيم الحداثة والتجديد

كانت بداية الثمانينات من القرن الماضي تحمل معها العديد من المعطيات لماليزيا ، وخصوصا بقيادة (محاضير محمد) حيث كان الهدف العام والمعلن للسياسة الاقتصادية للبلد ، العمل على دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي ، حيث جعلت العولمة صهر الاقتصاديات القومية في اقتصاد واحد مجرد مسألة وقت.حيث كان (لمحاضير محمد) رأيه المتطور والمبني نحو التطلع الى سبل الحداثة ، بدون الانجراف نحو جوانبها المتعددة فهو يقول " ان التحدي الذي يواجه اسيا لا يكمن في كيفية التعامل مع العولمة ، ولكن في كيفية تفعيل امكانات العولمة للافادة منها ، التحدي هو في تأثير الفكر على العولمة واعادة تشكيلها وتقليل احتمالات الانحراف في طرائق التعامل التي تدمر الاليات الاقتصادية للدول " . [22]وعلى هذا الاساس حققت ماليزيا طفرات نوعية في مجال الهياكل المجتمعية الاساسية الا وهي التعليم والتطور التقني كجزء من متطلبات الحداثة العصرية ، ما اهلها لان تصبح جزءا اساسيا من النمور الاسيوية ، وفي مختلف الصناعات بمافيها صناعات رقائق الكومبيوتر – أشباه الموصلات ، لتزاحم بذلك كوريا الجنوبية وتايوان ، ومايفسر قفزتها التطورية الهائلة هو الاخذ بقيم الحداثة .

وحصل كل هذا بفضل العزيمة القوية والارادة السياسية مع الدراية والمعرفة بأتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب ، التي قاد بها (محاضير محمد) بلاده على طريق التقدم ، بالرغم من حملات التشهير التي تعرض لها من قبل العديد من الحركات الاسلامية الداخلية ، ، كما قدم سنغافورة حافزا قويا للتقدم بهذا الاتجاه ، حيث لم يترك مجالا للتردد لذلك كانت الاصلاحات في ماليزيا حازمة وجادة .[23]حيث توجه محاضير ومنذ البداية الى تحرير المرأة – نصف المجتمع شبه المشلول في المجتمعات الاسلامية التقليدية ، بأجراء مجموعة من التعديلات المتتالية على قانون المرأة وأنشاء لجنة برلمانية خاصة بهذا الموضوع ، بالتوازي مع أنشاء " وزارة المرأة والعائلة " . ثم دعم هذا بأنشاء العديد من الجمعيات الاهلية لدعم حقوق المرأة .[24]ماولد انعكاساته على قطاع التعليم وبقوة ، حيث يفوق عدد الاناث الذكور في الجامعات بحوالي ٢٨ % ، وهي جامعات في مستوى عالمي ، ويتوجه ٤٠ % من مجموع طلابها لاختصاصات العلوم والرياضيات والهندسة ، وساعد هذا النجاح المرأة الماليزية على لعب دور فعال ورائد في تشكيل اليد العاملة ، حيث تبلغ مشاركتها ٦٢ % من اجمالي الذكور ، وتغطي هذه المشاركة كافة الانشطة ، حيث يشير تقرير التنمية البشرية الى نسبة نساء تصل ٢٣ % ضمن شريحة المشرعين ومديري المؤسسات .

وايضا استحواذ المرأة الماليزية على ٤٠ % من مجمل مناصب التقنيين والمهنيين ، وقد اتت تلك السياسات أكلها عندما عملت الحكومة الماليزية على احداث نقلة نوعية على مستوى التعليم ، حيث ارتقى ترتيب الدولة في الاولمبياد الدولي للرياضيات من المرتبة (١٥) علم ١٩٩٩ الى المرتبة (١٠) عام ٢٠٠٣ . [25]كما قام القطاع الخاص بالاستثمار بقوة في قطاعات الجامعات حيث تصل حصته الى حوالي ٦٠ % ، مما ساعد مجهود الدولة وادى الى تحسين مخرجات التعليم العالي بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل ، وبهذا وفرت ماليزيا فرص العمل لكل ابنائها ، بالاضافة الى مليون عامل اجنبي . كما عملت الدولة على الدفع بقطاع الابحاث والتنمية الضروري ، للتجديد التكنلوجي في اقتصاد المعرفة ، حيث تنفق سنويا نسبة ٨ % من الناتج المحلي على قطاعاته . وهو ما شجع الشركات العالمية الرائدة على الاستثمار داخل البلاد ، واصبحت ماليزيا بذلك مصدرا اساسيا للتقنيات التي تبلغ حصتها ٥٤ % من مجموع الصادرات ، مقارنة بأقل من ٤ % في الدول العربية الاكثر انفتاحا على الخارج . والى ذلك ايضا ذهب رئيس الوزراء الماليزي السابق (عبد الله بدوي) اثناء حضوره المنتدى الاستراتيجي العربي في دبي (٢٠٠٤) ، والذي تناول موضوعات التنمية البشرية والنظم التعليمية . حيث ذكر " انه في زمن العولمة والحركات الاقتصادية الجديدة ، اختلفت المعايير وتبدلت المقاييس ، فما كان ينظر اليه في الماضي على انه محرك للتنمية ، لم يعد كذلك، ففي الماضي كان اغنى الناس في العالم هم من يمتلكون ، المنتجات والارض والنفط ورؤوس الاموال ، اما الان فأن أغنى الاشخاص في العالم هم من يمتلكون النظم واساليب العمل الصحيحة والتكنلوجية ، وهذا التحول في محركات التنمية الاقتصادية وخلق الثروات من البضائع والمنتجات الى المعرفة ، تلرك أثارا في الاستراتيجيات الاقتصادية والتجارية في العالم اجمع ". [26] أن هذا الكلام يفسر وبوضوح التوجه الماليزي نحو التعامل مع المتغيرات العالمية الجديدة ، والتوجه نحو التركيز على المعرفة والجوانب التقنية انما ينبع من كونها اصبحت تمثل اليوم الاساس والمرتكز الرئيسي للحداثة

الخاتمة

ان المتتبع لتلك العوامل الكامنة في المجتمع الماليزي والتي توزعت في صعوبتها وتعقيدها ، وتنوعت بتنوع الاعراق والمذاهب والاقليات ، لأعجب وبشدة بهذا التطور التنموي الهائل والذي سخر تلك المعطيات الذاتوية لتكون محفزات دافعة بأتجاه تطوير المجتمع ودفع عجلة التنمية الى الامام ، وبلا شك كان لرئيس الوزراء الاسبق (محاضير محمد) الدور الابرز في كل ذلك ، فهو الذي ساهم بخططه الشجاعة باخراج ماليزيا من جملة من الازمات الاقتصادية ، وخلق دور ريادي داخلي لكل شرائح ومستويات المجتمع الماليزي اعتمادا على هدف أعلى وأسمى الا وهو تحقيق التقدم العلمي والاقتصادي والتكنلوجي لماليزيا ، متخذا في الوقت نفسه من الاسلام عنصر الدعم الاول مع بقية المتطلبات الاجتماعية الاخرى ،بما تحمله من تجارب صحية وصحيحة للمجتمع، وبالشكل الذي وجدنا ماليزيا عليه اليوم مجتمع متطور ويسير بخطى ثابتة نحو قفزات نوعية في مجالات التعليم والمعرفة التقنية والسياسات الاقتصادية ما أكسبها نموذج التفرد بالنسبة للعديد من الدول الاسيوية وخصوصا الدول الاسلامية التي تحاول ان تسير على النهج الماليزي . وزاد بدوره من قوة ماليزيا كبلد اصبح يمتلك صفة المؤثر اقليميا ودوليا . ولعل اهم الدروس والعبر المستوحاة من التجربة الماليزية :ان التجربة التنموية في ماليزيا تمت في ظل انظمة حكم مستقرة ، تنزع نحو اعطاء المبادرة للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية ، وتوفير الأطر المؤسسية للمشاركة الشعبية في صنع القرار الاقتصادي .يجب ان يتوفر للصناعات الاستراتيجية دعم حكومي قوي عند بداية انطلاقها ، خاصة في مجال البحث ، التطوير ، استيعاب التقنية ، وان تحفز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الاستراتيجية ، ويتم بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق التقدم الصناعي المطلوب انجازه .ساهم تدين الملايو والتزامهم بالاسلام ، بتعزيز روح التعاون ، وقبول الشراكة مع الاخر ، والتعايش السلمي ، وتقاسم ثمرات النمو الاقتصادي بين كافة أعراق الشعب الماليزي .

تلعب السياسات الحكومية دورا بارزا في عمليات الاستقرار الاقتصادي ، وعليه فأن التدخل الحكومي ضروري لأستعادة العافية الاقتصادية وتجاوز الازمات الطارئة ، ولابد ان يكون التعاون بين الدولة وسائر المؤسسات الاقتصادية والمالية بما فيها مؤسسات القطاع الخاص شفافا ، وخاضعا للمراجعة والمسألة .لقد أسست ماليزيا نظامها التعليمي بتدرج وتؤودة من خلال سنوات من العمل الدؤوب والمنظم وعبر مراحل متعددة مستفيدة من تجارب الاخرين ، فضلا عن وضوح أهداف سياستها التعليمية ، والتي اعتبرت التعليم هو اساس النهضة الاقتصادية ، وجوهر عملية التنمية الاجتماعية ، واهم استثمار في الموارد البشرية .

المصادر /

محمد بشير الشريف ، اضواء على التجربة التنموية الماليزية ، ط١، جامعة العلوم الماليزية، ماليزيا، ٢٠٠٩.

محمد بشير الشريف ، اعمدة القيم التنموية للموزائيك الماليزية ، قضايا اقتصادية اسلامية ،اسلام اون لاين ، العدد(٢) ، ٢٠١٠.

فايز صالح ابو جابر ، الاستعمار في جنوب شرق اسيا ، عمان ، دار البشير ، ط١ ، ١٩٩٠.

عبد الرحيم عبد الواحد ، محاضير محمد بعيون عربية واسلامية ، ماليزيا ، دار كلنتان ، ط١، ٢٠١٠.

عبد الكريم الشطيبي ، نظام التعليم في ماليزيا ، موقع اسلام اون لاين ، سلسلة قراءات بحثية ، ٢٠٠٧.

بهاء ابو سائد ، التنمية من منظور اسلامي ، موقع اسلام اون لاين ، ٢٠٠٨، (تاريخ الزيارة الالكترونية ٢٠١٥/٩/٢٣) .

عبد الله جاد فودة ، الاسلام وتجربة التنمية الماليزية : أسلمة ذات ملامح متميزة ، موقع عمرانيات ، ٢٠١٠ (٢٠١٥/١/١٢) .

نعمت مشهور ، الاسلام وتجربة التنمية الماليزية ، موقع سلامات الالكتروني ، ٢٠٠٩، (تاريخ الزيارة الالكترونية ٢٠١٤/٥/٦).

محمد مفتاح ميدون ، الاسلام الحضاري والتنمية في ماليزيا ، في كتاب " ماليزيا وحضارة وثقافة دول غرب اسيا ، ماليزيا ، منير حداد ، الحداثة أساس القفزة الماليزية ، تونس ، مطبعة التجديد ، ٢٠٠٨، ط١.

ايمان محمد عباس ، الاسلام في ماليزيا : ماضيها وحاضرها ، ماليزيا ، معهد دراسات غرب اسيا (IKRAB) ، ط١ ،

عادل الماجدي ، المرأة والتعليم في ماليزيا ، موقع ايلاف الالكتروني ، (تاريخ الزيارة الالكترونية ٢٠١٥/٨/٩) ، ٢٠٠٤.

عبد الحق تاج الدين ، نشرة المنتدى الاستراتيجي العربي بدبي ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد (٩٥١٢) ، ٢٠٠٤.

Andaya, B.W. 1999, Religious Development in Southeast Asia, c. 1500-1800. The Cambridge history of southeast Asia .Vol.1.United Kingdom: University of Cambridge

Hoyden Andre, 2002, Society and Culture of Malaysia .Expat KL. Com.

Derman.A.Aziz. (1985). Socio-cultural Development in Malaysia .Kula Lumpur: Ministry of Culture. Youth and Sports Malaysia.

Tom Plate, Giants of Asia: Doctor M operation Malaysia, publishied on books google.com (12-2-2013).

هوامش البحث

[١] تقرير منشور : حسب احصاء مركز الاحصاء الماليزي لشهر مايو ٢٠١٠، www.epu.gov.my ، (٢٠١٤/١١/٦).

[٢] Hoyden, Andre, 2002, Society and Culture of Malaysia .Expat KL. Com. Pp 1-4.

[٣] محمد بشير الشريف ، اضواء على التجربة التنموية الماليزية ، ط١، جامعة العلوم الماليزية، ماليزيا، ٢٠٠٩، ص٣٨- ٤٠.

[٤] محمد بشيرالشريف ، اعمدة القيم التنموية للموزائيك الماليزية ، قضايا اقتصادية اسلامية ،اسلام اون لاين ، العدد(٢) ، ٢٠١٠، ص١.

[٥] محمد بشير الشريف ، اضواء على .... مصدر سبق ذكره ، ص٤٢-٤٤.

[٦] فايز صالح ابو جابر ، الاستعمار في جنوب شرق اسيا ، عمان ، دار البشير ، ط١ ، ١٩٩٠، ١٣٥.

[٧] Derman.A.Aziz. (1985). Socio-cultural Development in Malaysia .Kula Lumpur: Ministry of Culture. Youth and Sports Malaysia. P3

[٨] Tom Plate, Giants of Asia: Doctor M operation Malaysia, publishied on books google.com (12-2-2013).p189.

[٩] عبد الرحيم عبد الواحد ، محاضير محمد بعيون عربية واسلامية ، ماليزيا ، دار كلنتان ، ط١، ٢٠١٠، ص٦-٧.

[١٠] محمد شريف البشير ، اضواء على .... ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٣-٦٤.

[١١] عبد الكريم الشطيبي ، نظام التعليم في ماليزيا ، موقع اسلام اون لاين ، سلسة قراءات بحثية ، ٢٠٠٧، ص١-٢.

[١٢] محمد شريف البشير ، اضواء .... ، سبق ذكره ، ص١٠٤-١٠٨.

[١٣] بهاء ابو سائد ، التنمية من منظور اسلامي ، موقع اسلام اون لاين (تاريخ الزيارة الالكترونية ٢٠١٥/٩/٢٣) ، ص٣.

[١٤] عبد الرحيم عبد الواحد ، محاضير محمد بعيون عربية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠١.

[١٥] عبد الله جاد فودة ، الاسلام وتجربة التنمية الماليزية : أسلمة ذات ملامح متميزة ، موقع عمرانيات ، ٢٠١٠، (تاريخ الزيارة الالكترونية (٢٠١٥/١/١٢) ، ص١-٢.

[١٦] Andaya, B.W. 1999, Religious Development in Southeast Asia, c. 1500-1800. The Cambridge history of southeast Asia .Vol.1.United Kingdom: University of Cambridge, pp: 177.

[١٧] عبد الرحيم عبد الواحد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٠.

* كاتب بريطاني مسلم من اصل باكستاني ، اسلامي يختص بقضايا الدفاع عن الاسلام والمسلمين وتلك الحملات المعادية لتشويه صورة الاسلام ، مقدما توجهات جديدة في كيفية تعامل المسلمين مع المحيط الخارجي.

[١٨] عبد الله جاد فودة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢.

[١٩] نعمت مشهور ، الاسلام وتجربة التنمية الماليزية ، موقع سلامات الالكتروني ، (تاريخ الزيارة الالكترونية ٢٠١٤/٥/٦)، ص٢.

[٢٠] نعمت مشهور ، المصدر السابق نفسه ، ص٣.

[٢١] محمد مفتاح ميدون ، الاسلام الحضاري والتنمية في ماليزيا ، في كتاب " ماليزيا وحضارة وثقافة دول غرب اسيا ، ماليزيا ، الجامعة الوطنية الماليزية ، معهد دراسات غرب اسيا ، ٢٠١٠ ، ص ١٠٠٨.

[٢٢] محاضير محمد ، العولمة والواقع الجديد ، ماليزيا ،الدار الوطنية ، ط١، ص١.

[٢٣] منير حداد ، الحداثة أساس القفزة الماليزية ، تونس ، مطبعة التجديد ، ٢٠٠٨، ط١، ص٢١-٢٢.

[٢٤] ايمان محمد عباس ، الاسلام في ماليزيا : ماضيها وحاضرها ، ماليزيا ، معهد دراسات غرب اسيا (IKRAB) ، ص١٦٩.

[٢٥] عادل الماجدي ، المرأة والتعليم في ماليزيا ، موقع ايلاف الالكتروني ، (تاريخ الزيارة الالكترونية ٢٠١٥/٨/٩) ، ص١.

[٢٦] عبد الحق تاج الدين ، نشرة المنتدى الاستراتيجي العربي بدبي ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد (٩٥١٢) ، ٢٠٠٤، ص١.